

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في  
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

ورقة عمل مقدمة من الصين بشأن منع انتشار الأسلحة النووية

- ١- يعتبر منع انتشار الأسلحة النووية خطوة فعالة وضرورية نحو الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. وإن منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي هما أمران يكمل كل منهما الآخر. وتشكل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل منع انتشار الأسلحة النووية جزءاً لا غنى عنه من عملية نزع السلاح النووي على المستوى الدولي.
- ٢- وينبغي لجميع الدول أن تركز نفسها لتهيئة بيئة أمنية عالمية تقوم على التعاون والثقة المتبادلة، ولضمان الأمن المشترك لجميع أعضاء المجتمع الدولي، مما يزيل الأسباب التي تدفع بعض الدول لحيازة وتطوير الأسلحة النووية والاحتفاظ بها. وهذا هو الضمان الأساسي لمنع انتشار الأسلحة النووية.
- ٣- وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد ألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية وألا تستخدم هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها، في أي وقت وأياً كانت الظروف، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من هذه الأسلحة وبأن تقوم، على هذا الأساس، بإبرام صك قانوني دولي في هذا الشأن.
- ٤- وينبغي التحلي عن تطبيق المعايير المزدوجة أو المتعددة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية. وهذا شرط من الشروط المسبقة الهامة للنجاح في جهود منع انتشار هذه الأسلحة.
- ٥- وعلى جميع الدول أن تقوم، على قدم المساواة، بتعزيز الحوار والتعاون فيما بينها من أجل منع انتشار الأسلحة النووية. وينبغي الاستجابة للشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية استجابة تتوافق توافقاً تاماً مع الالتزامات والإجراءات المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وينبغي تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لا باللجوء إلى الاستخدام العشوائي للقوة أو التهديد باستخدامها. وهذا هو الأسلوب الصحيح والفعال لمعالجة القضايا المتصلة بمنع انتشار الأسلحة النووية.

- ٦- وينبغي الحفاظ على فعالية وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي التقيد تقيداً صارماً بجميع الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.
- ٧- ويشكل التقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصراً هاماً من عناصر منع انتشار الأسلحة النووية. ونحن نرحب بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونقدر قيامها بذلك. وتحت البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة على أن تفعل ذلك دون شروط وفي وقت مبكر وعلى أن تخضع جميع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لما تنص عليه المعاهدة.
- ٨- وينبغي لجميع الدول أن تدعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشكل درعاً واقياً من انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد. ينبغي لجميع الدول أن تؤيد هذه الضمانات و"برنامج الضمانات الموحدة" الذي وضعت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يجمع بين برنامج الضمانات التقليدية وتدابير الضمانات المعززة. وينبغي لتلك الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات أن تعجل بمفاوضاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تكفل بدء سريانه في أقرب وقت ممكن. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، قامت الصين بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها أنجزت العملية القانونية اللازمة للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات ولبدء سريان البروتوكول بالنسبة للصين. وتأمل الصين أن يتسنى للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ خطوات إيجابية في هذا الشأن.
- ٩- وينبغي بذل جهود للحيلولة دون فرض قيود على الحقوق المشروعة للبلدان وتعاونها الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وذلك بذريعة منع انتشار الأسلحة النووية.
- ١٠- ويشكل تعزيز مراقبة الصادرات النووية وسيلة هامة لمنع انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول أن تقوم، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتعزيز مراقبة الصادرات النووية.
- ١١- وينبغي اتخاذ تدابير لمنع الإرهاب النووي والتصدي له. ولهذه الغاية، ينبغي تعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية. وينبغي لكل دولة أن تقوم، آخذة حالتها الخاصة في الاعتبار، بسن وتحسين قوانينها وأنظمتها الوطنية المتعلقة بالحماية المادية، وذلك من أجل الحيلولة دون حيازة المواد النووية واستهداف المنشآت النووية من قبل الإرهابيين. وينبغي لجميع الدول أن تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منع الإرهاب النووي والتصدي له. وينبغي القيام في وقت قريب بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.